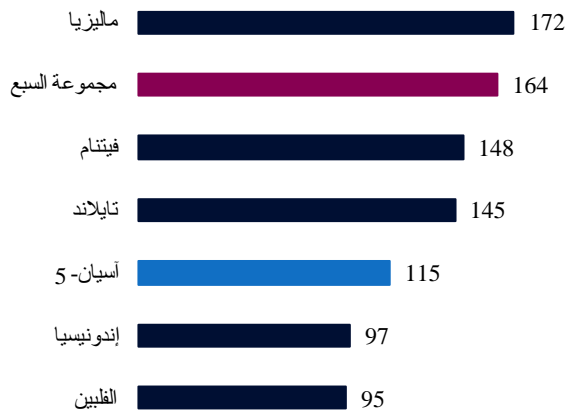


رياح معاكسة لآفاق النمو الاقتصادي في دول رابطة آسيان-5

يتعمق هذا التحليل في ثلاثة عوامل معيقة لتوقعات النمو الاقتصادي في دول آسيان-5: ظهور المتحور الجديد أوميكرون، وتداعيات التباطؤ الاقتصادي في الصين، والقيود المستمرة في سلاسل التوريد.

أولاً، من المرجح أن يرتفع عدد الحالات الجديدة، نظراً لانخفاض مستويات التطعيم في بعض الدول وظهور المتحور الجديد أوميكرون. على الرغم من إحراز دول آسيان-5 تقدماً كبيراً في حملات التطعيم منذ يوليو 2021، إلا أن عدد متلقي اللقاحات في هذه المنطقة أقل بكثير من دول مجموعة السبع (الرسم البياني 2). في الواقع، منذ اكتشاف المتحور الجديد أوميكرون في نهاية الشهر الماضي، أعادت جميع دول آسيان-5 تطبيق إجراءات أكثر صرامة للتباعد الاجتماعي وشدت متطلبات دخول المسافرين الدوليين. وتم تشديد الإجراءات في إندونيسيا والفلبين أكثر من ماليزيا وتايلاند، ويرجع ذلك على الأرجح إلى انخفاض مستويات التطعيم (الرسم البياني 2). وستكون عودة ظهور حالات جديدة بمثابة رياح معاكسة للنمو الاقتصادي في مجموعة آسيان-5. وقد تحتاج هذه الدول إلى مواصلة اتخاذ إجراءات أكثر صرامة للتباعد الاجتماعي و/أو تشديد متطلبات دخول المسافرين الدوليين لفترة أطول. ونتوقع أن تكون الدول ذات معدلات التطعيم المنخفضة، مثل إندونيسيا والفلبين، أكثر تأثراً بهذه العوامل المعيقة المرتبطة بكوفيد-19.

الرسم البياني 2: جرعات اللقاح (لكل 100 شخص)



المصادر: عالمنا في البيانات كما في 26 ديسمبر 2021، تحليلات QNB

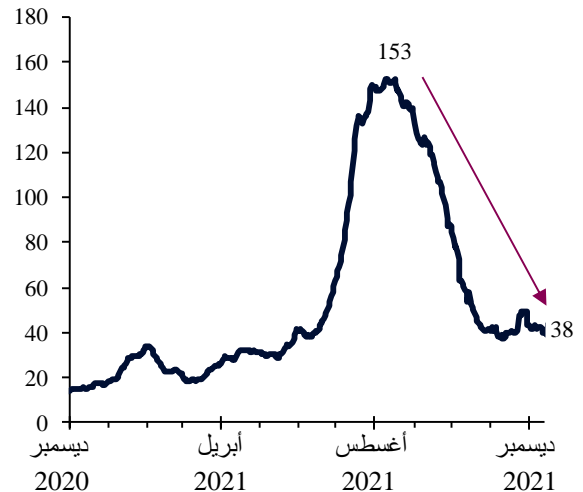
ثانياً، تمتد تداعيات التباطؤ في الاقتصاد الصيني إلى دول آسيان-5 حيث أن انخفاض الصادرات إلى الصين يؤثر سلباً على اقتصاد المنطقة. وعلى الرغم من تخفيف السياسة النقدية مؤخراً،

منذ تفشي جائحة كوفيد-19، تمكنت غالبية الدول في آسيا الناشئة من التغلب على تداعيات الجائحة بشكل أفضل من بقية دول العالم في عام 2020 وذلك بفضل فعالية إجراءات التباعد الاجتماعي وتعقب المخالطين وتدابير مراقبة الحدود. ولكن، نظراً للبدائية المتأخرة والتقدم البطيء في طرح اللقاحات، كانت هذه المنطقة أكثر عرضة للمتحوّرات الجديدة من الفيروس في عام 2021.

بعد تطوير لقاحات فعالة في أواخر عام 2020، كانت وتيرة التطعيم سريعة بشكل ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، بينما كان طرح اللقاحات أبطأ بكثير في آسيا. وقد تسبب هذا الأمر، إلى جانب ضيق الحيز المتاح لها لتحفيز اقتصاداتها من خلال السياسات النقدية والمالية، في حدوث رياح معاكسة للنمو الاقتصادي في دول آسيان-5 خلال عام 2021. وتضم رابطة دول جنوب شرق آسيا الخمس (آسيان-5) إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وفيتنام، وهي تمثل الاقتصادات الناشئة الرئيسية في جنوب شرق آسيا.

تسبب ظهور المتحور دلنا في زيادة حالات الإصابة الجديدة بكوفيد-19 داخل دول آسيان-5. لحسن الحظ، أجبر ذلك دول آسيان-5 على تكثيف حملات التطعيم بشكل كبير. وأدى هذا الأمر، جنباً إلى جنب مع إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي، إلى خفض عدد الإصابات الجديدة في دول الآسيان الخمس من 153 حالة إصابة بين كل مليون شخص في أغسطس إلى أقل من 40 في الوقت الراهن (الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: حالات كوفيد-19 الجديدة في دول آسيان-5 (المتوسط المتحرك لمدة 7 أيام لكل مليون شخص)



المصادر: عالمنا في البيانات كما في 26 ديسمبر 2021، تحليلات QNB

استمرار الاختناقات في المنطقة. وعلى الرغم من بداية التعافي التدريجي في سلاسل التوريد العالمية، فإن هذا الاضطراب في النشاط الصناعي في دول آسيان-5 سيكون بمثابة رياح معاكسة للاقتصاد الأوسع. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك من خلال انخفاض الأرباح والأجور.

بشكل عام، فإن الرياح المعاكسة الناتجة عن الارتفاع المحتمل في حالات الإصابة الجديدة بمتحور أوميكرون، وتدايعات تباطؤ الاقتصاد الصيني، والقيود المستمرة على الإمداد، تخيم بظلالها على آفاق النمو في دول آسيان-5. ونتيجة لذلك، نتوقع أن يكون النمو في هذه الاقتصادات أبطأ مما كان متوقعاً من قبل صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر (2.9% في 2021 و5.8% في 2022).

لا يزال نمو الاقتصاد الصيني يتراجع بعد سحب التحفيز المالي من قبل السلطات الصينية في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021. كما أن تخلص مطوري العقارات الرئيسيين من الديون يساهم في التباطؤ الاقتصادي. ويؤدي هذا الأمر إلى ضعف الطلب في الصين على الواردات من دول آسيان-5. وتضررت الصادرات في ماليزيا وفيتنام بشكل أكبر، حيث تصدر هاتان الدولتان إلى الصين أكثر من نظرائهما، مقارنة بحجم اقتصاديهما. وتمثل الصادرات من ماليزيا وفيتنام إلى الصين 11% و14% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مقارنة بـ 3 إلى 6% فقط في دول الآسيان الخمس الأخرى.

ثالثاً، يشكل استمرار قيود الإمداد رياحاً معاكسة للنمو في قطاع التصنيع، وهو قطاع مهم لدول آسيان-5. ويساهم طول فترات التسليم ونقص العمالة في المصانع وإغلاق المصانع في

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

مينجي تانغ*

اقتصادي

هاتف: 4453-4736 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.